المفاهيم المعاصرة للفائض الاقتصادي

ظهرت الأفكار الأساسية لمفهوم الفائض الاقتصادي مع نشأة علم الاقتصاد السياسي، في أعمال كل من **آدم سميث، وديفيد ريكاردو**. كما أنها تبلورت على يد **كارل ماركس** تحت مفهوم فائض القيمة حيث تم تعريفه بأنه الجزء من الناتج الاجتماعي الذي يؤول للطبقات غير العاملة أيا كان شكل استخدام تلك الطبقات له **استهلاك شخصي – تراكم إنتاجي – تراكم غير إنتاجي**. كما قام **ماركس** بتحليل قوانين توزيع الفائض الاقتصادي بين التراكم واستهلاك الطبقات المسيطرة. ومنذ ذلك التاريخ اختفى تقريبا الاهتمام بضبط الفكرة خاصة بعد سيادة مدرسة الاقتصاد الكلي حيث حل مفهومي الادخار والاستثمار محل مفهوم الفائض. وهما من المفاهيم التي تُخفي العديد من الإمكانات المُتاحة في المجتمع. وقد عاد الاهتمام مرة أخرى بهذا المفهوم منذ خمسينات وستينات القرن العشرين كأساس لمواجهة العديد من نظريات التنمية الاقتصادية الغربية التي كانت تُكرس ربط اقتصاديات البلدان حديثة الاستقلال باقتصاديات البلدان المستعمرة لضمان استمرار استنزاف فائضها الاقتصادي. وسوف نحاول هنا التعرف على أهم المحاولات التي تمت في هذا المجال على يد كل من: **بول باران، وشارل بتلهيم**، ثم التعرف على محاولتين لقياس ذلك الفائض: واحدة خاصة بالاقتصاد الأمريكي قام بها **جوزيف فيلبس**، والأخرى خاصة بالاقتصاد المصري قام بها **عبد الهادي النجار**. ومنذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين اختفى تقريباً الاهتمام بذلك المفهوم الذي ارتبط في الأصل بمحاولات التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة حديثة الاستقلال خاصة بعد التغيرات العالمية الجديدة. ورغم الأهمية الكبيرة لذلك المفهوم، إلا أنه من المؤكد أيضاً أن الجهود الخاصة بمحاولة تحويله إلى مفهوم قابل للقياس كانت جهود ضئيلة ومتعثرة، مما أفقده بالتالي لأية فعالية عملية.

أولا: مفهوم الفائض لدى بول باران:

يبدأ **بول باران** توضيح فكرته عن الفائض الاقتصادي بإبراز تحفظه على الأسلوب الأكاديمي في التحليل الاقتصادي الذي قد يُضحي بصحة الموضوع من اجل أناقة الأسلوب التحليلي، وعلى ذلك فإنه سيقوم بالتركيز على الموضوع مؤجلا تفصيلات الحسابات الخاصة به. وينقسم الفائض الاقتصادي لدى **باران** إلى ثلاثة أشكال على النحو التالي:

1 - **الفائض الاقتصادي الفعلي:** يُقصد **بالفائض الاقتصادي الفعلي Actual Economic Surplus** الزيادة في الناتج الفعلي الجاري للمجتمع عن الاستهلاك الفعلي الجاري. وهو يتطابق مع الادخار والتراكم الجاريين.

الفائض الاقتصادي الفعلي = الناتج الفعلي الجاري – الاستهلاك الفعلي الجاري

ويتجسد هذا الفائض في جميع الأصول التي تُضاف إلى ثروة المجتمع خلال فترة زمنية محددة. ومثال ذلك: (المعدات الإنتاجية – البضائع المخزونة – الذهب – الأرصدة الأجنبية)، مع ملاحظة أن السلعة تكسب صفتها الاجتماعية على ضوء وظيفتها الاقتصادية أي بالاعتماد على ما إذا كانت تلك السلعة تدخل مجال الاستهلاك كسلعة نهائية أم تدخل مجال الإنتاج كسلعة وسيطة تُسهم في مجال الاستثمار. وعلى ذلك فإن السيارة التي تُشترى بغرض الاستخدام الشخصي تُعد سلعة نهائية استهلاكية أما السيارة التي تُشترى بغرض تشغيلها كسيارة أجرة فإنها تُعد سلعة نهائية استثمارية. ويؤكد **باران** على أن الفائض الاقتصادي الفعلي كان يتكون في كل النظم الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني، وكان التغير يحدث فقط في حجم هذا الفائض وهيكله . أما قياس حجم هذا الفائض فيتم اليوم في غالبية الدول مُعبرا عنه بحجم الادخار في الدولة.

2 - **الفائض الاقتصادي الاحتمالي:** يُقصد **بالفائض الاقتصادي الاحتمالي Probable Economic Surplus** الزيادة في حجم الناتج الممكن إنتاجه تحت ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن حجم الاستهلاك الضروري تحت نفس الظروف.

الفائض الاقتصادي الاحتمالي = الناتج الممكن تحت ظروف معينة – الاستهلاك الضروري

وهذا الفائض الاحتمالي يتجاوز النظام الاجتماعي القائم لأنه مبني على نظام اجتماعي أكثر ترشيدا. وهذا الترشيد من المفترض أن يتم على طرفي المقص بمعنى ترشيد عملية الإنتاج ذاتها كطرف أول وترشيد عملية الاستهلاك كطرف ثان. أما حجم وهيكل هذا الترشيد فيتوقف على العديد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع. ويمكن تحديد بعض مجالات هذا الترشيد في: (الاستهلاك المفرط للمجتمع خاصة في السلع الكمالية، الناتج المفقود بسبب التنظيم غير الرشيد للجهاز الإنتاجي القائم، الناتج المفقود بسبب وجود عمالة غير مُنتجة مرتبطة بهيكل الإنتاج، الناتج المفقود بسبب وجود البطالة السافرة في المجتمع).

3- الفائض الاقتصادي المُخطط: إذا كان الفائض الاقتصادي الاحتمالي ذو أهمية كبيرة لفهم حجم الإهدار الضخم في طاقات المجتمع، فإن **الفائض الاقتصادي المخطط Planned Economic Surplus** لا محل له إلا في ظل مجتمع يتبنى أسلوب التخطيط الشامل. ويُقصد بالفائض الاقتصادي المخطط الفرق بين الناتج (الأمثل) للمجتمع الذي يمكن تحقيقه في بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخيا، وفي ظل ظروف الاستخدام (الأمثل) والمخطط لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين حجم يُعتبر (أمثل) للاستهلاك يحدده المجتمع.

الفائض الاقتصادي المخطط = الناتج الأمثل المخطط – الاستهلاك الأمثل المخطط

ومفهوم (الأمثلية) هنا لا تحددها اعتبارات الربح في المنشآت المختلفة، بل تحددها اعتبارات حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع، مع عدم تجاهل الترشيد العميق للجهاز الإنتاجي في المجتمع (تصفية وحدات الإنتاج عديمة الكفاءة، الزيادة القصوى لوفورات الحجم)، والقضاء على ظاهرة العمل غير المنتج، وإعداد سياسة علمية لصيانة الموارد المادية والبشرية. كما لا يعني الحجم الأمثل بالضرورة زيادة الناتج إلى الحد الأقصى الممكن تحقيقه في بلد ما في وقت معين، إذ أنه قد يرتبط كذلك بناتج أقل من هذا الحد الأقصى نتيجة للخفض الاختياري لعدد ساعات يوم العمل، أو لزيادة الوقت المخصص للتعليم، أو

للاستبعاد الواعي لأنواع معينة من الإنتاج تُعتبر ضارة مثل (الصناعة الملوثة للبيئة). والأمر الهام في مفهوم (الأمثلية) أن لا يتعرض الناتج القومي للقرارات غير المتناسقة التي تصدرها الوحدات الإنتاجية في المجتمع، حيث يجب أن تعتمد هذه القرارات على خطة رشيدة تعبر عما يرغب المجتمع في إنتاجه واستهلاكه وادخار، واستثمار، في وقت معين. وعلاوة على ذلك فإن التدبير الأمثل للموارد لا يعني خفض الاستهلاك إلى ما هو ضروري فقط، بل يمكن أن يتسع إلى مستويات أعلى بكثير مما يفرضه معيار الضرورة. والأمر الحاسم هنا أن يتم ذلك عبر الخطة الرشيدة التي تعكس ما يُفضله المجتمع بموازنة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المُقبل. وعلى ذلك فإن الفائض الاقتصادي المخطط قد يكون أكبر أو أصغر من الفائض الاقتصادي الفعلي. ويتوقف ذلك على درجة تنمية الموارد الإنتاجية، ونمو الحاجات البشرية.

ثانيا: مفهوم الفائض لدي شارل بتلهيم:

على العكس من **بول باران** وتحفظاته الخاصة بالقياس كانت محاولة **شارل بتلهيم** لضبط وتدقيق مفهوم الفائض الاقتصادي بشكل يسهل استيعابه، ويسهل أيضا القيام بحسابه. وعلى ذلك فقد ميز **بتلهيم** بين ثلاثة أنواع من الفائض الاقتصادي على النحو التالي:

1 – الفائض الاقتصادي الجاري: يُقصد بالفائض الاقتصادي الجاري (C. E. S.) Current Economic Surplus كل زيادة في الناتج الاجتماعي المُتاح عن استهلاك المنتجين وأسرهم . وذلك يعني أن رغبات الاستهلاك للعاملين خارج مجال الإنتاج الاجتماعي يتم تلبيتها من الفائض الاقتصادي الذي ينتجه العاملون في مجال الإنتاج الاجتماعي. والمفهوم بهذا الشكل يقترب كثيرا من مفهوم الفائض الاقتصادي لدى كارل ماركس. ويمكن التعبير عن الفائض الاقتصادي الجاري بالمعادلة:

الفائض الاقتصادي الجاري = الناتج الاجتماعي المُتاح – استهلاك المنتجين وأسرهم

C. E. S. = (A. S. P.) – (P.C.)

حيث:

- **الناتج الاجتماعي المتاح (A. S. P.) Available Social Product** عبارة عن إجمالي الناتج الاجتماعي مطروحاً منه تكلفة الإحلال . أي التجديدات الضرورية ويمكن التعبير عنه بالمعادلة:

الناتج الاجتماعي المتاح = إجمالي الناتج الاجتماعي – تكلفة الإحلال

S. P. = (G. S. P.) – (R. C)

- **إجمالي الناتج الاجتماعي (G. S. P.)**، عبارة عن مجموع الناتج من قطاعات الإنتاج المادي مضافا إليها الناتج من قطاعات الإنتاج الخدمي المرتبطة بالإنتاج المادي كقطاعات النقل والاتصالات والتجارة والتمويل، مع استبعاد قطاعات الجيش والبوليس والقضاء والأجهزة الإدارية والتعليم والصحة لأنها في العادة قطاعات لها تكلفة وليس لها ثمن لأنها ليست محلا للبيع. وتتمثل تكلفتها في قيمة الإهلاك المادي لأدواتها وأجور القائمين عليها.
- **تكلفة الإحلال (R. C.)**، وهي تكلفة التجديدات الضرورية اللازمة للحفاظ على الآلات والأدوات المستخدمة بهدف الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج في قطاعات الإنتاج المادي والقطاعات الخدمية المرتبطة بها.
- **استهلاك المنتجين (P. C.)**، هو إجمالي استهلاك العاملين في قطاعات الإنتاج المادي والقطاعات الخدمية المرتبطة بها وأفراد أسرهم. حيث لا يدخل هنا استهلاك العاملين في غير هذه القطاعات.

وترجع أهمية مفهوم الفائض الاقتصادي الجاري إلى أنه مصدر تمويل عملية إعادة الإنتاج (الاستثمار)، بالإضافة لكونه مصدر تمويل النشاط الاستهلاكي خارج مجال الإنتاج المادي والأنشطة المتعلقة به. ويمكن التعبير عن معدل الاستثمار كنسبة بين الفائض الاقتصادي الجاري وإجمالي الناتج الاجتماعي على النحو التالي:

معدل الاستثمار = الفائض الاقتصادي الجاري ÷ إجمالي الناتج الاجتماعي

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين معدل الاستثمار ومعدل نمو الدخل القومي فإن استهداف زيادة معدل نمو الدخل القومي يقتضي بالضرورة زيادة معدل الاستثمار. إلا أن الفائض الاقتصادي الجاري لا يستخدم كله في عملية الإنتاج نظرا لأنه يتعرض للتبديد والإهدار تحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. لذلك وجب التمييز بين الفائض الاقتصادي الجاري والفائض الاقتصادي المتاح للتنمية.

2 – الفائض الجاري المُتاح للتنمية: يُقصد **بالفائض الجاري المُتاح للتنمية Available Current Surplus for Development** ، كل ما يتبقى من الفائض الاقتصادي الجاري بعد خصم المصروفات الاجتماعية العمومية (G. S. Ex.) وذلك على النحو التالي:

الفائض الجاري المتاح للتنمية = الفائض الاقتصادي الجاري – المصروفات الاجتماعية

$$C.\ S.\ D. = (\ C.\ E.\ S.\ ) - (\ G.\ S.\ Ex.\ )$$

حيث:

– المصروفات الاجتماعية العمومية (G. S. Ex.) General Social Expenditure، عباره عن إجمالي الإنفاق الاجتماعي الضروري للمحافظة على نفس المستوى وبافتراض استمرار نفس الظروف السابقة. أي أنها المصروفات الضرورية لتكرار الإنتاج (عملية إعادة الإنتاج البسيطة، وليس عملية إعادة الإنتاج الموسعة). وهذه المصروفات تشمل كافة بنود الاستهلاك سواء للعاملين المنتجين أو غيرهم من الأفراد غير العاملين بما في ذلك بنود الإنفاق التي تُعد من قبيل التبديد أو الإهدار. ويُقدر الفائض الجاري المتاح للتنمية للعام الحالي عن طريق خصم المصروفات الاجتماعية العمومية للعام الماضي من الفائض الاقتصادي الجاري للعام الماضي أيضاً.

$$C.\ S.\ D._{t+1} = (\ C.\ E.\ S.\ )_t - (\ G.\ S.\ Ex.\ )_t$$

وعند التطبيق العملي يجب التفرقة بين هذا الفائض المتاح للتنمية وبين الفائض المستخدم بالفعل في عملية التنمية. ويلاحظ أن هذا الفائض قريب جدا من مفهوم الفائض

الاقتصادي الفعلي **لبول باران**، إلا أنه أوسع منه بعض الشيء حيث يشمل كل ما هو متاح للتنمية وليس كل ما يستخدم بالفعل في التنمية.

3- الفائض المستخدم في التنمية: يُقصد **بالفائض المستخدم في التنمية Surplus Used in Development** ، إجمالي البنود المخصصة للإنفاق على المشروعات التي تؤدي في النهاية إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. ويمكن تصور بعض هذه البنود على النحو التالي:

- الإنفاق الاستثماري على المشروعات الإنتاجية الجديدة.
- الإنفاق الاستثماري على المشروعات الخدمية الجديدة، والتي تخدم عملية التنمية. وتؤدى بطريق غير مباشر إلى الزيادة المستقبلية في الإنتاج.
- الإنفاق على البحث العلمي، ونشر نتائجه التطبيقية.
- زيادة دخول الأفراد في المجتمع، بشرط أن تكون تلك الزيادة مرتبطة بزيادة إنتاجية العمل، أو لتغيير التركيب المهني للأعداد العاملين، أو لزيادة أعداد العاملين.
- المصروفات التي تؤدي إلى زيادة المخزون الضروري لتحقيق مستوى من النشاط الاقتصادي أكثر ارتفاعاً.

ثالثا: مفهوم الفائض لدى جوزيف فيليبس:

تُعد المحاولة التي قام بها **جوزيف فيليبس** لقياس الفائض الاقتصادي في الولايات المتحدة الأولى من نوعها حيث قام بقياس هذا الفائض على مدى خمسة وثلاثون عاما امتدت من عام 1929 إلى عام 1963. وبلغ إجمالي ذلك الفائض خلال هذه السنوات حوالي 4738.9 مليار دولار، وبمتوسط سنوي قدره 135.4 مليار دولار. ولم يقدم فيليبس تصورا نظريا عن مفهومه للفائض، بل قام مباشرة بحساب قيم جميع العناصر التي اعتبرها من مكونات ذلك الفائض. ومن هذه الحسابات يمكن استخلاص التصور النظري للفائض عند **فيليبس** على النحو التالي:

الفائض الاقتصادي = دخول الملكية الخاصة + التبديد في قطاع العمال + امتصاص الحكومة للفائض

حيث:

دخول الملكية الخاصة = أرباح الشركات المساهمة بعد خصم الضرائب + الأرباح في قطاع الأعمال الذي لا يأخذ شكل الشركات المساهمة + دخول الأفراد من الريع + الفائدة الصافية + مكافآت المديرين

التبديد والإسراف في قطاع الأعمال = التبديد في قطاع التسويق + مصروفات الإعلان + مكافآت الموظفين الداخلة في الفائض

امتصاص الحكومة للفائض = مصروفات الحكومة الفيدرالية + مصروفات حكومات الولايات والمحليات + الإعانات الفيدرالية للولايات والمحليات

1 – **دخول الملكية الخاصة:** تم حساب **أرباح الشركات المساهمة بعد خصم ضرائب الدخول عليها**، مع الأخذ في الاعتبار تقدير أرصدة المخزون لديها. وقد بلغت هذه الأرباح 2.5 مليار دولار عام 1929 انخفضت إلى خسارة قدرها 2.5 مليار عام 1933 لانعكاس آثار أزمة (الكساد الكبير)، ثم عادت تلك الأرباح لتصل إلى 26.3 مليار دولار عام 1963. تم حساب **الأرباح في قطاع الأعمال الذي لا يأخذ شكل الشركات المساهمة** حيث بلغت 5.4 مليار دولار عام 1929 وانخفضت إلى خسارة قدرها 0.8 مليار عام 1933، لتعود وتحقق أرباحا قدرها 16.6 مليار دولار عام 1963.

وقد تمثلت مشكلة الحساب هنا في كيفية معاملة الدخول من هذا النوع وهل يعتبر ربحا أم دخل أم مزيجا من الاثنين. فقد أثبتت الدراسة أن المشروعات تستخدم عددا من العمال المأجورين بالإضافة إلى أن غالبية أصحاب هذا النوع من المشروعات يعملون بأنفسهم وبالتالي يجب أن يُحسب لهم أجر. ولحل هذه المشكلة اتخذت نسبة الدخل التي حصل عليها العمال والموظفون في الشركات المساهمة معيارا لتقدير عائد العمل من الدخل

المتحقق في المشروعات الفردية والشركات التضامنية. ثم خُصم من الباقي الفوائد الصافية المحققة في تلك المشروعات بغرض الحصول على تقدير لعنصر الربح في قطاع العمال الذي لا يأخذ شكل الشركات المساهمة. وتم تقدير الأرباح في ذلك القطاع لعام 1963 على النحو التالي: قيمة **دخل العمل** والمقدر بنحو 8.03 مليار دولار. **صافي أرباح الأعمال التي لا تأخذ شكل الشركات المساهمة** وقد بلغت نحو 16.6 مليار دولار. **إجمالي أرباح قطاع الأعمال** عبارة عن مجموع الأرباح المحققة في الشركات المساهمة، والأرباح المحققة في المشروعات من غير الشركات المساهمة. بالنسبة لتقدير **مخصصات الإهلاك** تُجمع الدراسات التي أجريت على أنها مخصصات مبالغ فيها، بما فيها نتائج اللجنة المشكلة من وزارة الخزانة ووزارة التجارة الأمريكية بشأن تقدير مخصصات الإهلاك. **أما الإيرادات الصافية الكلية** فتمثل إجمالي أرباح قطاع الأعمال مضافا إليها التقديرات الرسمية للإهلاك.

بعد الانتهاء من حساب أرباح قطاع الأعمال فإنه تتبقى بعض البنود التي يجب إدخالها عند حساب دخول الملكية الخاصة وهي بالتحديد:

أ – **دخل الأفراد من الريع:** عند حساب دخل الأفراد من الملكية العقارية الخاصة بالمساكن، يتم خصم قيمة الريع للوحدات السكنية التي يشغلها ملاكها. حيث يُعتبر هذا الخصم أكثر واقعية عند حساب الفائض الاقتصادي.

ب – **الفائدة الصافية:** تُعتبر الفائدة من عناصر دخول الملكية، وقد تم استخدام الفائدة الصافية بدلا من الدخول الشخصية من الفوائد، وذلك لأن هذا الدخل الشخصي يتضمن مدفوعات الحكومة من الفوائد، وبما أن جميع النفقات الحكومية قد أدخلت في تقدير الفائض يُصبح من الضروري استبعاد الفوائد التي تدفعها الحكومة من عنصر الفائدة منعاً للازدواج الحسابي.

ج – **عنصر الربح في مكافآت المديرين:** ويُقصد بها المكافآت التي يحصل عليها المديرون بالشركات المساهمة فهناك جانب كبير من دخل هؤلاء المديرون يُعتبر مشاركة في الأرباح، وإن كان لا يتم التعامل معه صراحة على انه كذلك.

2– التبديد والإسراف في قطاع الأعمال: أمكن حصر أهم بنود التبديد والإسراف في الاقتصاد الأمريكي، وتقديرها وذلك على النحو التالي:

أ – **التبديد في قطاع التسويق:** تمثلت أشكال التبديد في قطاع التسويق تغيير شكل السلعة أو تغيير التعبئة بما يُوحي بأنها سلعة جديدة.

ب – مصروفات الإعلان عن السلع.

ج – مكافآت الموظفين الداخلة في الفائض: يجدر بالذكر انه لم يتم حساب الأجور والرواتب ضمن فائض قطاع الأعمال. أما المكافآت المدفوعة التي تدخل ضمن الفائض الاقتصادي فهي (مصروفات العلاقات العامة، مصروفات الخدمات القانونية، ... وغيرها).

3- امتصاص الحكومة للفائض: تم تقدير امتصاص الحكومة للفائض على أساس إجمالي النفقات الحكومية مطروحا منها الاعتمادات التي تمنحها الحكومة الفيدرالية لحكومات الولايات والمحليات. لأنه بدون هذا الخصم سيتم حساب هذه المصروفات مرتين، الأولى باعتبارها مصروفات فيدرالية، والثانية باعتبارها مصروفات للولاية أو مصروفات محلية.

4- التحليل النهائي: يتضح من الحسابات السابقة أنه يتم إهدار قدر كبير من الفائض الاقتصادي الذي يحققه الاقتصاد الأمريكي. وقد بلغ إجمالي حجم هذا الفائض نحو 48.9 مليار دولار عام 1929، وبنسبة 46.9 % من إجمالي الدخل القومي الأمريكي في ذلك العام. وفي عام 1933 ورغم الكساد الكبير بلغ حجم الفائض الاقتصادي نحو 22.6 مليار دولار بنسبة 40.4 % من إجمالي الدخل القومي الأمريكي. وفي عام 1963 بلغ حجم الفائض 346 مليار دولار بنسبة56.1 % من إجمالي الدخل القومي. وبدراسة مكونات ذلك الفائض في عام 1963 نجد أن الفائض الذي تمتصه الحكومة يبلغ 186.3 مليار دولار بنسبة 53.8 % من جملة الفائض، يليه إجمالي دخول الملكية الذي يبلغ 104.6 مليار دولار بنسبة 30.3 %، يليه التبديد في قطاع الأعمال ويبلغ حجمه 55.1 مليار دولار بنسب 15.9 % من جملة الفائض الاقتصادي.

رابعا: مفهوم الفائض لدى عبد الهادي النجار[2]:

تمثلت نقطة البدء لدى **النجار** عند التعرف على مفهوم الفائض الاقتصادي استعراض وتحليل الفكرة بدءاً من **أرسطو** إلى ابن خلدون ثم إلى **فرانسوا كينيه**. ثم انتقل للتعرف على مضمون الفكرة في ظل الرأسمالية من خلال الأعمال الفكرية لكل من **آدم سميث، ريكاردو، ماركس**. ثم أخيرا المحاولات المعاصرة التي قدمها كل من **باران، وبتلهيم**. وذلك وصولا إلى مفهوم يُعد من وجهة نظره أكثر انضباطاً، وأكثر قابلية للتطبيق. بمعنى محاولة حل صعوبات عملية الحسابات الخاصة بالفائض والتي سلم باران بوجودها. وهو هنا يطرح مفهوما وحيدا للفائض، وهو **الفائض الاقتصادي الفعلي**، حيث يقرر أن المجتمع الإنساني يستطيع ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور إنتاجية العمل أن يحقق خلال فترة محددة كمية من الناتج الصافي تزيد عل ما يُعد وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للإنتاج استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين خلال نفس الفترة. ويقصد بالمنتجين المباشرين، هؤلاء المرتبطين ارتباطاً مباشراً بالعملية الإنتاجية سواء عن طريق العمل اليدوي أو بواسطة الآلات والمعدات بهدف إنتاج السلع المختلفة. ويرتبط بهؤلاء المنتجون المباشرين عمال الإنتاج المساعدين اللازمين للعملية الإنتاجية المساعدة داخل أو بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، ومن أمثلتهم عمال النقل والصيانة. وابتداء من هذا الطرح النظري لمفهوم الفائض الاقتصادي الفعلي قدم محاولته لقياس ذلك الفائض في المُقتصد المصري، والذي يتولد داخل كل من القطاعين الزراعي والصناعي، مؤجلا قياس ذلك الفائض في قطاع الخدمات. أما النتائج التي توصل إليها فيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (27) الفائض الاقتصادي المصري في قطاعي الزراعة والصناعة، مُقدرا بالمليون جنيه للسنوات (1969م – 1972م).

البيان	1969	1970	1971	1972
الفائض الاقتصادي الزراعي	509	535	515	609
الفائض الاقتصادي الصناعي	593	646	735	742
إجمالي الفائض الاقتصادي	1102	1181	1250	1351

[2] – أستاذ اقتصاد مصري، والعميد الأسبق لكلية الحقوق بجامعة المنصورة.

1- الفائض الاقتصادي في القطاع الزراعي: يتم حساب الفائض الاقتصادي الفعلي في قطاع الزراعي عن طريق حساب العائد الزراعي كخطوة أولى، ثم حساب قيمة استهلاك المنتجين تمهيدا لخصمها من ذلك العائد. مع ملاحظة أن الدولة تقوم بتعبئة جزء من الفائض الاقتصادي الزراعي من خلال سياسة التحكم في الأثمان سواء بالنسبة لمستلزمات الإنتاج أو بالنسبة للناتج النهائي وعلى ذلك يجب إضافة قيمة ذلك الجزء لتُصبح قيمة الفائض أكثر دقة.

أ – العائد الزراعي: يُمثل العائد الزراعي إجمالي إيراد الاستغلال الزراعي، وريع الأرض الزراعية والفائدة على الإقراض الزراعي. وذلك قبل خصم نسبة إهلاك الآلات والاستهلاك الضروري للمنتجين.

-إيراد الاستغلال الزراعي: وهو الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي بالأثمان المزرعية والنفقة الضرورية اللازمة للإنتاج. كما تمثل النفقات الضرورية للإنتاج الزراعي – فضلا عن الاستهلاك الضروري للمنتجين – نفقة العمليات الزراعية كتحضير الأرض للزراعة، مقاومة الآفات، الحصاد. كذلك نفقة مستلزمات الإنتاج كالتقاوي والأسمدة والمبيدات.

-ريع الأرض الزراعية: يُمثل الريع العنصر الثاني من عناصر الفائض الزراعي، فقد يضطر المزارع(إن لم يكن مالكاً للأرض) إلى دفع مبالغ معينة لمالك هذه الأرض يُتيح له استغلالها. ويمثل الريع ثمن استخدام عنصر معين من عناصر الإنتاج وهو الأرض سواء استغلها الغير أو قام المالك نفسه باستغلالها، إذ يمكن أن يُحسب لها ريعا في الحالة الأخيرة على نحو ما يتم عند حساب الأجر لقاء العمل الذي يقوم به بنفسه، أو عند حساب فائدة على رأسماله المُنفق في المشروع.

– الفائدة على الائتمان الزراعي: تُمثل الفائدة على الائتمان الزراعي العنصر الثالث من عناصر الفائض الزراعي. والائتمان الزراعي هو عملية إقراض المزارعين سواء بأموال نقدية أو بمستلزمات عينية كالبذور والأسمدة والمبيدات. معنى ذلك أن القروض هي أموالا يستعيرها المزارع من المُقرض ثم يقوم بردها مع أعبائها من الفوائد وغيرها من التكاليف الأخرى.

ب – **إهلاك الآلات الزراعية:** يُقصد بإهلاك اللآلات الزراعية النقص الدائم التدريجي في قيمة الأصول الثابتة أثناء عمرها الافتراضي نتيجة للاستخدام أو التقادم. أي أنه يُمثل نقصا في قيمة رأس المال المُستثمر في هذا الأصل. ونظرا لأن نفقة اللآلات الزراعية كانت ضمن نفقة إنتاج المحاصيل فقد روعي إهلاك الآلات ضمن هذه النفقة. وعلى ذلك لن يُعاد خصمها مرة أخرى.

ج – **قيمة الاستهلاك الضروري:** وهي تُمثل قيمة الاستهلاك الضروري للمنتجين المباشرين بالإضافة إلى قيمة الاستهلاك الضروري للمنتجين غير المباشرين. ونظراً لأنه سبق حساب الاستهلاك الضروري للمنتجين المباشرين ضمن نفقة عنصر العمل اللازم لإنتاج المحاصيل، وأن هذا العنصر لا يتضمن عمل حائز الأرض وأفراد أسرته، والعمل الأجير بفرض أن هذه النفقة لا تُمكّن المنتج أكثر من يعيش عند حد الكفاف. فإنه يتبقى حساب الاستهلاك الضروري للمنتجين غير المباشرين، ومن أمثلتهم أفراد عائلة الفلاح الذين لا يسهمون في العملية الإنتاجية، وكذلك صغار الملاك الذين يزرعون الأرض بأنفسهم ويزيد استهلاكهم أكثر مما لو كانوا غير ملاّك. أما بالنسبة لملاّك الأرض الذين لا يزرعونها بأنفسهم، وكذلك الذين يعيشون على الفائدة في الريف فإن استهلاكهم يُعتبر من قبيل الاستخدام لجزء من الفائض الزراعي، وإن كان من الأفضل خصم الاستهلاك الضروري لهم توصلا إلى الفائض الفعلي في قطاع الزراعة.

ء – **أثر سياسة الأثمان:** تقوم الدولة من خلال التحكم في سياسة الأثمان بتعبئة جزء من الفائض الاقتصادي الزراعي، ويتضح ذلك جليا في مجال الائتمان الزراعي والتسويق التعاوني. ففي مجال الائتمان الزراعي يحصل المزارعون على مستلزمات إنتاجهم من الجمعيات بأثمان تقل عن أثمان السوق مما يُمثل عبئا عليها، بينما تقوم باستلام الناتج النهائي من المزارعين أيضا بأثمان تقل عن أثمان السوق محققتا بذلك ربحا لها. مما يتعين معه حساب أثر هذه السياسة.

2– الفائض الاقتصادي في القطاع الصناعي: الوحدات الإنتاجية الصناعية المملوكة للدولة النظام المحاسبي الموحد الصادر وفقاً للقرار الجمهوري رقم 4723 لسنة 1966. ويُعبر الفائض لدى الوحدات الإنتاجية عن قيمة الإيرادات المحققة مخصوما منها

قيمة كل من: الأجور والمرتبات وما في حكمها، المستلزمات السلعية كالخامات والوقود وقطع الغيار، المستلزمات الخدمية كالصيانة والتشغيل لدى الغير والدعاية والإعلان والتأمين، المشتريات بغرض إعادة البيع، المصروفات التحويلية الجارية كالضرائب ورسوم الإنتاج وحصيلة الخزانة والفوائد المحلية والخارجية وفروق الإيجار، الضرائب العقارية، التحويلات الجارية التخصيصية كالتبرعات والإعانات ومصروفات سنوات سابقة والمخصصات عدا الإهلاك كالديون المشكوك فيها.

وبديهي أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم الفائض الاقتصادي الذي تم التوصل إليه، وتطبيقه في القطاع الزراعي. حيث شمل الفائض الاقتصادي الزراعي إيراد الاستغلال الزراعي، والفوائد، والريع. ويُمثل الفائض الاقتصادي قدرة المجتمع على إنتاج كمية من الناتج الصافي – في ظل ظروف تكنولوجية واجتماعية معينة – زيادة على ما يُعد استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين. وبالنسبة للفائض الصناعي فإنه وإن كانت اوجه تقدير لا تخرج بعيدا عن دائرة تقدير الفائض الزراعي، إلا أنه يعتمد في الأصل على مكونات يسهل تحديد المتغيرات بشأنها بما يقرُب من حقيقتها. فضلا عن انه قطاع يتم التعامل فيه كلية باستخدام النقود. ومن ثم لا تبرز عناصر التقدير في الفائض الصناعي كما هو الحال في الفائض الزراعي. لهذا سيتم الاعتماد هنا على تحليل أرقام ميزانيات الوحدات الإنتاجية التي يضمها قطاع الدولة الصناعي، كما يمكن التفرقة بين الوحدات الصناعية التي يضمها قطاع الدولة الصناعي، والوحدات الصناعية المملوكة للأفراد، والوحدات الإنتاجية المشتركة. وتضم كل صناعة مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تعمل في محيطها، وتمثل هذه الصناعات فروعا للأنشطة الصناعية المختلفة: كصناعة الغزل والنسيج، وصناعة الكيماويات، والصناعات الغذائية، ... وغيرها. كما يمكن التفرقة داخل الوحدات الإنتاجية بين تلك الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة، والوحدات الخاضعة لإشراف جهات أخرى. وعلى ضوء هذه المقدمة فإنه يتم تقدير الفائض الاقتصادي الصناعي من خلال محورين: الأول، تقدير الفائض في الوحدات الصناعية المملوكة للدولة، والثاني تقدير الفائض في الوحدات الصناعية المملوكة ملكية خاصة.